

Distr.: General
24 May 2018
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



المنتدى السياسي الرفيع المستوى
المعني بالتنمية المستدامة
المعقود برعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي
٩-١٨ تموز/يوليه ٢٠١٨

مساهمة مقدمة من الدورة الرابعة لمنتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة

مذكرة من الأمانة العامة

تحيل الأمانة العامة طيه المساهمة المقدمة من الدورة الرابعة لمنتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة، التي عُقدت في داكار في الفترة من ٢ إلى ٤ أيار/مايو ٢٠١٨، إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة.



الرجاء إعادة استعمال الورق



موجز الدورة الرابعة لمنتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة والرسائل الرئيسية الصادرة عنها

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

أولا - مقدمة

- ١ - دعت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالاشتراك مع حكومة السنغال وبالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، ومصرف التنمية الأفريقي، ومكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، إلى عقد الدورة الرابعة لمنتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة، التي عقدت في داكار في الفترة من ٢ إلى ٤ أيار/مايو ٢٠١٨، في إطار التحضير للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠١٨، الذي سيعقد في نيويورك في الفترة من ٩ إلى ١٨ تموز/يوليه ٢٠١٨.
- ٢ - والمنتدى الإقليمي هو منبر حكومي دولي متعدد أصحاب المصلحة يهدف إلى استعراض التقدم المحرز، وتبادل الخبرات والدروس المستفادة، وبناء توافق آراء بشأن التوصيات في شكل رسائل رئيسية للتعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والأهداف الواردة في خطة عام ٢٠٦٣: أفريقيا التي نصبو إليها. وتشكل هذه الرسائل مساهمة إقليمية جماعية لأفريقيا في المنتدى السياسي السنوي الرفيع المستوى.
- ٣ - وحضر المنتدى الإقليمي ٤٥٧ مشاركا، من بينهم ممثلون رفيعو المستوى عن حكومات الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وهيئات الحكومية الدولية والمجموعات الرئيسية وسائر الجهات صاحبة المصلحة وهيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ومنظمات دولية أخرى.
- ٤ - ويعرض الفرع الثاني موجزا للعروض التي قدمت والمناقشات التي أجريت والرسائل الرئيسية المنبثقة عن المنتدى الإقليمي.

ثانيا - الموجز والرسائل الرئيسية

- ٥ - عقدت الدورة الرابعة لمنتدى أفريقيا الإقليمي لمناقشة موضوع "التحول نحو مجتمعات مستدامة وقادرة على الصمود"، تمثيا مع موضوع المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام ٢٠١٨. وأجري استعراض متعمق لمجموعة مختارة من أهداف التنمية المستدامة لمناقشتها خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى، إلى جانب الهدف ١٧ والأهداف المناظرة الواردة في خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣، في إطار المواضيع الفرعية التالية:

(أ) المياه النظيفة والصرف الصحي؛

(ب) الطاقة الميسورة التكلفة والنظيفة؛

(ج) المدن والمجتمعات المحلية المستدامة؛

(د) الاستهلاك والإنتاج المسؤولين؛

(هـ) الحياة البرية؛

(و) تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

٦ - وأثرت الأحداث الجانبية التي عقدت على هامش المنتدى الإقليمي أعمال جلسته الرئيسية. وكان من بين تلك الأحداث اجتماع لفريق خبراء من مجموعة مختارة من البلدان التي قدمت استعراضات وطنية طوعية والبلدان التي تضطلع بدور ريادي في تنفيذ خطة عام ٢٠٦٣، وحلقة عمل تحضيرية وخاصة بتنمية القدرات لصالح المجموعات الرئيسية والجهات الأخرى صاحبة المصلحة في أفريقيا.

٧ - وأدارت النقاش في الجلسة الافتتاحية فاطمة دنتون، مديرة شعبة المبادرات الخاصة في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وترأس محمد بون عبد الله ديون، رئيس وزراء السنغال، جلسة افتتاح المنتدى، التي أدلى بكلمة فيها أيضاً كل من محمد بن شيباص، الممثل الخاص للأمم العام لغرب أفريقيا، وبريا غاجراج، المنسقة المقيمة للأمم المتحدة في السنغال، وجيرفايس مياتشي تشاوا، رئيس مكتب المنتدى المنتهية ولايته.

٨ - وسلط رئيس وزراء السنغال الضوء على أهمية مجموعة أهداف التنمية المستدامة المقرر إجراء استعراض متعمق لها خلال الدورة، وشدد على أن الاختيارات المستدامة يجب أن تكون حجر الأساس الذي تقوم عليه جميع البرامج والأنشطة الإنمائية. وقال إن حكومة السنغال ملتزمة بالتنمية المستدامة وهي تعتمد خطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وهي إحدى الأطراف الموقعة لاتفاق باريس المعتمد بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. ويقوم البلد بتنفيذ برنامج لتشجيع المدن الخضراء وزيادة استخدامها للطاقة الشمسية.

٩ - وذكر السيد شيباص أن موضوع المنتدى الإقليمي مهم لأفريقيا لأسباب عديدة. وقال إن من الضروري أن تزيد البلدان وتيرة تنفيذ الخطتين ونطاقه. وفي هذا الصدد، دعا البلدان إلى إبقاء سياساتها وترتيبات التنفيذ الخاصة بما قيد الاستعراض الدوري كي تتوافق مع الطموحات والمثل العليا لكل من خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣؛ وتعزيز العمل المتضام والجماعي على الصعيدين دون الإقليمي والإقليمي؛ وتعزيز وتطوير آليات محلية للتمويل الابتكاري، مثل تلك الآلية التي تجسدت بتوقيع الاتفاقية المتعلقة بمنطقة التجارة الحرة القارية لأفريقيا.

١٠ - وأبرزت السيدة غاجراج التحديات الإنمائية التي تواجه أفريقيا، وهي الفقر وعدم المساواة وتغير المناخ والإرهاب. وشددت على أهمية أن تتسم المجتمعات الأفريقية بالقدرة على الصمود والاستدامة. وقالت إن بناء القدرة على الصمود والتمكن من الوصول إلى التكنولوجيا يعززان الرخاء المشترك والحياة الكريمة في المجتمعات الأفريقية.

١١ - وقال السيد مياتشي إنه يتعين على البلدان أن تعمل معاً، وأن تأخذ في اعتبارها مجالات التقارب والتكامل، دون طمس الطابع الخاص لكل منها فيما يتعلق بأحجام اقتصاداتها. وشدد أيضاً على ضرورة التنسيق فيما بين البلدان.

١٢ - وتضمنت الجلسة الرئيسية التالية لافتتاح المنتدى حواراً رفيع المستوى بشأن السياسات المتعلقة بالموضوع والعروض والمناقشات العامة بشأن التقدم المحرز على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي نحو

تحقيق الأهداف المختارة. وعقد اجتماع مائدة مستديرة للتعليم من الأقران، تبادل المشاركون خلاله الحلول والممارسات السليمة والدروس المستفادة من الاستعراضات الوطنية الطوعية وفي تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣. ومن خلال اجتماعات موازية بشأن المواضيع الفرعية، أجرى المشاركون استعراضا متعمقا للتقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف المختارة والرسائل الرئيسية.

١٣ - وأتاحت تلك الأنشطة للمشاركين في المنتدى الإقليمي تقييم التقدم المحرز، والتفكير في العوائق والتحديات، وتبادل واستكشاف المزيد من الحلول لتحقيق الأهداف، وبناء القدرة على الصمود وتحقيق التحول الهيكلي الدائم والتنمية المستدامة في المنطقة.

١٤ - ويمكن تلخيص العروض والمناقشات في المنتدى الإقليمي على النحو التالي^(١):

(أ) المياه عنصر حاسم في تحقيق رغبة أفريقيا في الوصول إلى نمو اقتصادي سريع من شأنه أن يجعلها قارة خالية من الفقر والجوع، وهو ما يشكل طموحا مكرسا في خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣. ومع ذلك، فإن القارة متأخرة في مجال الوصول إلى المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي اللائقة. وتترتب على ذلك آثار خطيرة، منها آثار على صحة وإنتاجية السكان في المنطقة، وهو يقوض قدرتهم على مواجهة الصدمات المختلفة. ومع تزايد عدد السكان وازدياد الطلب على التنمية الاجتماعية الاقتصادية، من المتوقع أن تصبح الموارد المائية في أفريقيا مصدرا للتوتر والنزاع والتدهور البيئي وقابلية التضاريس. ويكتسي التنفيذ الكامل والفعال للرؤية الأفريقية للمياه لعام ٢٠٢٥ أهمية بالغة فيما يتعلق بالتصدي للتحديات المتعددة، وتعزيز إمكانية الوصول إلى المياه وتعزيز الإدارة المتكاملة للموارد المائية؛

(ب) في ظل معدل نمو حضري قدره ٣,٤٢ في المائة، من المتوقع أن يغلب على القارة الطابع الحضري في أقل من عقدين. ولا توفر سرعة وحجم التوسع الحضري، مقارنة بالمناطق الأخرى، فرصا للنمو المستدام الشامل للجميع فحسب، ولكنها تمثل أيضا تحديات للمدن الأفريقية فيما يتعلق بتخطيط عملية التوسع الحضري وإدارتها. وبالنظر إلى تزايد تركيز سكان أفريقيا في المناطق الحضرية وتدني مستوى تخطيط تلك المناطق، تصبح المراكز الحضرية عرضة للكوارث بصورة متزايدة. ويتزايد عدد البلدان الأفريقية التي تعتمد وتنفذ استراتيجيات وطنية للحد من مخاطر الكوارث. ففي عام ٢٠١٦، كان هناك ٣٠ بلدا أفريقيا ما بين معتمد لهذه الاستراتيجيات ومنفذ لها، تمشيا مع إطار سنداى للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠. وعموما، يعتبر الإنجاز الفعال لكل من الهدف ١١، والخطة الحضرية الجديدة المعتمدة في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث) والالتزامات الحضرية الإقليمية، وتحديدا في إطار التطلع ٤ لخطة عام ٢٠٦٣، بالغ الأهمية لضمان أن يصبح التوسع الحضري عاملا محركا لتحول أفريقيا وازدهارها وتحسين رفاهها؛

(ج) لا تزال البلدان الأفريقية هي الأكثر تعرضا لتداعيات تغير المناخ. وفي سياق أهداف التنمية المستدامة المختارة، على سبيل المثال، من المتوقع أن يكون توفر المياه في ٩ بلدان، خاصة في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، أقل من ١٠٠٠ متر مكعب لكل شخص سنوياً بحلول عام ٢٠٢٥؛ وسيقتصر توفر المياه في ١٢ دولة على ما يتراوح بين ١٠٠٠ و ١٧٠٠ م^٣ لكل شخص سنوياً؛ ويمكن

(١) يمكن الاطلاع على مصادر البيانات الواردة في هذا الموجز والرسالة الرئيسية في تقارير المعلومات الأساسية عن المواضيع الفرعية للمنتدى الإقليمي. وهذه التقارير متاحة على الموقع الشبكي للمنتدى: <https://www.uneca.org/arfsd2018>.

أن يرتفع عدد السكان المعرضين لخطر الإجهاد المائي إلى ٤٦٠ مليون شخص، معظمهم في غرب أفريقيا؛

(د) لئن كان عدد من البلدان في شمال أفريقيا حقق استفادة الجميع تقريبا من خدمات الكهرباء والطهي النظيف، وكانت بضعة بلدان في باقي أفريقيا تتقدم بخطى ثابتة نحو تحقيق استفادة الجميع من هذه الخدمات بحلول عام ٢٠٣٠، فمن غير المرجح أن يحقق معظم بلدان القارة الهدف ٧ في ظل السياسات والالتزامات الحالية. وبسبب النمو السكاني المتوقع في أفريقيا في المستقبل، من ١,٣ بليون نسمة في عام ٢٠١٧ إلى ١,٧ بليون في عام ٢٠٣٠، من المرجح أن يكون نفس العدد تقريبا (٥٩٠ مليون) من دون كهرباء في عام ٢٠٣٠ كما كان الحال في عام ٢٠١٦. وبالنسبة لأولئك الذين تنوفاً لديهم إمكانية الحصول على الكهرباء في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى اليوم، لا يزال متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك الأدنى في العالم. ويستمر تزايد عدد الأشخاص الذين لا يستطيعون الحصول على وسائل الطهي النظيف، حيث بلغ ٨٤٦ مليون شخص في عام ٢٠١٥. ولا تزال الكتلة الأحيائية تؤدي دورا هاما في خطة التحول في مجال الطاقة في أفريقيا. واستنادا إلى السياسات والالتزامات الحالية، سيصل عدد الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول على وسائل الطهي النظيف إلى ٩٠٠ مليون شخص بحلول عام ٢٠٣٠. وتجاوزت قدرة توليد الكهرباء من المصادر المتجددة ٣٨ جيغاواط في عام ٢٠١٦ (٢٣ في المائة من الإجمالي)، ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى التطورات في استخدام موارد طاقة الرياح والطاقة الشمسية والطاقة الحرارية الأرضية واستخدام موارد الطاقة الكهرومائية على نطاق واسع. ومع ذلك، لا تزال كثافة الطاقة عالية (٦,٠ ميغا جول/دولار الولايات المتحدة الأمريكية في عام ٢٠١٤)، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى الاعتماد المفرط على كتلة أحيائية غير فعالة وإلى السياسات والبرامج غير الفعالة في مجال كفاءة الطاقة. ولضمان تحقيق الهدف ٧ في أفريقيا بحلول عام ٢٠٣٠، ستكون هناك حاجة إلى استثمار ما يقرب من ٣٤,٢ بليون دولار سنويا (٣٢,٥ بليون دولار للحصول على الكهرباء و ١,٧ بليون دولار للطهي النظيف)؛

(هـ) تقدم الأراضي والمياه والغابات والتنوع البيولوجي مساهمات متعددة الجوانب من أجل الصمود في مواجهة الكوارث والتنمية المستدامة. وهي تشكل في الواقع أساسا لتقليل قابلية التأثر بالأخطار الطبيعية ومواجهة الصدمات الاجتماعية والاقتصادية. ويعتمد أكثر من ٦٢ في المائة من سكان أفريقيا بشكل مباشر على خدمات النظم الإيكولوجية من أجل تلبية الاحتياجات المتعلقة بالغذاء والماء والطاقة والصحة وأسباب العيش. غير أن هذه الموارد معرضة لخطر شديد من جراء ارتفاع معدلات التدهور والخسارة. فعلى سبيل المثال، من المعروف أن أكثر من ٥٠٠ ٠٠٠ كيلومتر مربع من الأراضي في المنطقة قد تدهور بالفعل. ويحدث ذلك في وقت يشهد تقلص نصيب الفرد من الحيازات العقارية في المنطقة. وينبغي عند تخطيط التنمية الوطنية والميزنة أن تعطى الأولوية لتحقيق هدف تحييد أثر تدهور الأراضي والإدارة والاستخدام المستدامين للغابات والتنوع البيولوجي؛

(و) من المتوقع أن يتضاعف عدد سكان أفريقيا المتنامي بسرعة ليصل إلى ٢,٥ بليون نسمة بحلول عام ٢٠٥٠ وسيعيش نصف سكانها في المناطق الحضرية بحلول عام ٢٠٣٥، مما سيؤدي، إلى جانب ارتفاع نصيب الفرد من الاستهلاك، إلى تزايد الاحتياجات إلى العمل والغذاء والمياه والطاقة والمأوى. وهذا سيؤدي بدوره إلى زيادة الضغط على المياه والأراضي والغابات والتنوع البيولوجي في المنطقة. ومن ثم فإن تحقيق أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، بما في ذلك تحقيق تغيير رئيسي في الاستثمار في

الإنتاج الكفؤ من حيث الموارد والإنتاج الأنظف، سيكون أمرا لا غنى عنه لتحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة والوصول إلى التنمية المستدامة في المنطقة. وتقدم البلدان الأفريقية مساهمات هامة في إطار العمل العشري العالمي للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة من خلال تنفيذ إطار العمل العشري الأفريقي للبرامج المتعلقة بالاستهلاك والإنتاج المستدامة، الذي وافق عليه المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة في عام ٢٠٠٥. ويمكن أن يسهم التحول إلى التكنولوجيات الخضراء استنادا إلى استراتيجيات الاقتصاد الأخضر في الحد من توليد النفايات وما يرتبط به من تلوث، ولا سيما تلوث الهواء والأرض والمياه، من جراء الصناعة والصناعات التحويلية؛

(ز) عُقد المنتدى الإقليمي في سياق التقاء البلدان الأفريقية في آذار/مارس ٢٠١٨ لتدشين منطقة التجارة الحرة القارية. وحتى الآن، وقع ٤٤ من رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي الـ ٥٥ الاتفاق، الذي سيجعل أفريقيا أكبر منطقة تجارية في العالم متى دخل حيز النفاذ. وهو سيؤدي إلى زيادة التجارة البينية في أفريقيا بنسبة ٥٢ في المائة بحلول عام ٢٠٢٢. كما أنه سيعطي زخما للتكامل الإقليمي وسيحفز الجهود المشتركة والمتضافرة لمعالجة مجموعة واسعة من القضايا ذات الأهمية المحورية لوضع سكان أفريقيا على طريق العيش في مجتمعات مستدامة وقادرة على الصمود. وسيسهم هذا الاتفاق في عزل المنطقة عن الصدمات المرتبطة بالتقلبات الهائلة في الأسعار العالمية للصادرات الأفريقية الآخذة في التدهور عموما، مما يؤدي إلى استقرار الإيرادات في معظم البلدان في القارة. وسيساعد في تعزيز البنى التحتية الإقليمية، بطرق من بينها تعزيز إمدادات الطاقة. وسيستفاد منه في الحفاظ على الغابات والتنوع البيولوجي من خلال تعزيز النهج الإقليمية والمبادرات العابرة للحدود الرامية إلى مكافحة ظواهر سلبية مثل الصيد غير المشروع والتجارة غير المشروعة في الأحياء البرية. ولذلك يتعين على البلدان أن تعجل بمسار التصديق الوطني على الاتفاق تمهيدا لبدء نفاذه.

١٥ - وفيما يلي بعض الرسائل الرئيسية حول موضوع المنتدى الإقليمي وموضوعاته الفرعية، مع مراعاة التحديات والتقدم المحرز والإجراءات المطلوبة لزيادة وتيرة تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣. وستشكل هذه الرسائل المساهمة الإقليمية لأفريقيا في المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام ٢٠١٨ ويراد استخدامها في الحوار بشأن السياسات وصنع السياسات والتنفيذ على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي من أجل تحقيق الأهداف المحددة في كلتا الخطتين.

ألف - التحول نحو مجتمعات مستدامة وقادرة على الصمود

١٦ - يتطلب التحول الهيكلي المرن في أفريقيا، تمشيا مع خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣، استراتيجيات ونُهُج متكاملة. وينبغي لهذه النُهُج أن تدمج الحماية من تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث وقيمة رأس المال الطبيعي وتعطيها الأولوية في الأطر الإنمائية الوطنية الرئيسية، بما في ذلك الاستراتيجيات والخطط والميزانيات. وفي هذا الصدد، يتسم إدماج النمو الأخضر ومنخفض الكربون في تلك الأطر بالأهمية.

١٧ - وينبغي زيادة الزخم اللازم لضمان التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره إلى جانب تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولذلك ينبغي إدماج تنفيذ المساهمات المحددة وطنيا وإعطاؤها الأولوية بطريقة مشتركة في السياسات والبرامج من أجل تحقيق الأهداف.

١٨ - وتتسم السياسات الفعالة في مجال استخدام الأراضي والتخطيط المكاني، المدعومة بالتشريعات وآليات الحوكمة اللازمة، بأنها ضرورية من أجل ضمان أن يكون الشكل الحضري المتطور للمدن المتزايدة الحجم في أفريقيا مستداماً وقادراً على الصمود. ويشكل الحد من الزحف الحضري العشوائي أولوية أساسية في هذا الصدد، وذلك بسبب التأثير المترتب على ارتفاع تكاليف توفير الخدمات والبنى التحتية والاعتماد على السفر بالسيارات، إلى جانب محدودية الوصول إلى وسائل النقل (وبالتالي إلى الفرص الاجتماعية والاقتصادية) والأخطار التي تواجهها الأراضي الزراعية والنظم الإيكولوجية. ودخل المدن، يشكل توفير الأماكن العامة عنصراً أساسياً في ضمان التحضر الشامل للجميع، وتحسين الإنتاجية والقيمة الاقتصادية المستقرة للأراضي الحضرية.

١٩ - وتشكل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية أداة قوية لتعبئة الموارد من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة وبناء مجتمعات شاملة للجميع وقادرة على الصمود في المنطقة. ولذلك يتعين على البلدان أن تعجل بمسار التصديق الوطني على الاتفاق تمهيداً لبدء نفاذه.

باء - المياه النظيفة والصرف الصحي

٢٠ - تحتاج البلدان الأفريقية إلى ضخ استثمارات أكبر في توفير نقاط الوصول إلى المياه الصالحة للشرب في المجتمعات الحضرية والريفية، ومرافق الصرف الصحي المحسنة للحد من التلوث في العراء، وفي ضمان المعالجة المناسبة للنفايات. وسيؤدي عدم الاستثمار في المياه النظيفة والصرف الصحي الملائم إلى زيادة العبء الذي يشكله سوء الحالة الصحية، وبالتالي إلى تباطؤ وتيرة التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ومن أجل تحقيق حصول الجميع على المياه المأمونة وخدمات النظافة الشخصية والصرف الصحي، من المهم للغاية معالجة التحديات الناجمة عن زيادة تلوث المياه بسبب الزيادة الهائلة في الأحياء العشوائية في المدن وضعف التخطيط الحضري؛ والتلوث في العراء بسبب الافتقار إلى مرافق الصرف الصحي؛ والصب العشوائي لمياه الصرف الصحي غير المعالجة والنفايات في الأجسام المائية.

٢١ - ويتسم ضمان الحفاظ على النظم الإيكولوجية لأحواض تجميع الأمطار وسلامتها بأهميته المحورية للمحافظة على استقرار الدورة المائية وأهميته الأساسية لضمان التدفق المستمر للمجري المائية في الموارد المائية العابرة للحدود. ويضمن استقرار الجبال والنظم الإيكولوجية للغابات، التي تعمل كأبراج مائية، إمداداً مستمراً من المياه إلى دول المنبع والمصب على حد سواء ويعزز التعاون بشأن النظم المائية العابرة للحدود بين الدول المشاطئة.

٢٢ - وستضمن زيادة الاستثمار في البنى التحتية المائية اللينة والصلبة المحصنة من العوامل المناخية إمدادات مستمرة بالمياه، وستعزز التكيف مع التقلبات الموسمية في هطول الأمطار، وستبني القدرة على الصمود في وجه التأثيرات الناجمة عن تغير المناخ، بما في ذلك التأثيرات البطيئة الحدوث.

٢٣ - وتحتاج البلدان الأفريقية إلى تعزيز التعاون وتقاسم الخبرات لضمان الإدارة المستدامة لموارد المياه.

٢٤ - ويتسم تحسين الوصول إلى التكنولوجيات الملائمة، وآليات التمويل الابتكاري وتعزيز القدرات في قطاع المياه بالأهمية الأساسية لأفريقيا للوصول إلى حدود جديدة للتنمية تشمل استغلال الاقتصاد الأزرق والأخضر والتنفيذ الكامل لاتفاق باريس. وتحقيقاً لهذه الغاية، سيقضي الأمر تعزيز التعاون بين الشمال والجنوب والتعاون فيما بين بلدان الجنوب في إطار تيسير الوصول إلى التكنولوجيات ونقلها وبناء القدرات.

٢٥ - وهناك حاجة إلى تعزيز قدرة البلدان الأفريقية في مجال الرصد والتقييم والإبلاغ فيما يتعلق بالتقدم المحرز في زيادة إمكانية الحصول على مياه الشرب المأمونة والنظافة الصحية والصرف الصحي. وتتسم إدارة ومراقبة النظم الإيكولوجية ذات الصلة بالمياه بالأهمية القصوى أيضاً. ولذلك من الضروري زيادة جمع البيانات وتحليلها وتقاسمها وإنتاج معلومات دقيقة وموثوقة لضمان وجود سياسات وخطط وبرامج فعالة لتحقيق حصول الجميع على المياه في أفريقيا.

٢٦ - وينبغي للحكومات إعطاء الأولوية للاستثمار في الصرف الصحي والنظافة الصحية من خلال القيام بمبادرات تبقي الفتيات في المدارس، بسبل من بينها توفير الوصول إلى مرافق الصرف الصحي لتحسين إدارة النظافة الصحية في فترة الطمث.

٢٧ - ويتسم الإدماج الفعلي للشباب والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة ومجتمعات الشعوب الأصلية وجميع الفئات المهمشة في صنع القرار بالأهمية الأساسية لتحقيق الإنجاز الكامل لهدف الحصول على المياه والصرف الصحي.

٢٨ - ويجب إعطاء الأولوية للاستثمارات التي تهدف إلى إتاحة الحصول على المياه والصرف الصحي، وكذلك خدمات المعلومات المناخية، من أجل تعزيز قدرة المجتمعات على الصمود في وجه تأثير الفيضانات والجفاف، وهو ما يتسم بالأهمية البالغة للقضاء على الجوع والفقر وتحقيق التنمية المستدامة.

جيم - الطاقة الميسورة التكلفة والنظيفة

٢٩ - نظراً للسياسات المعمول بها حالياً، من غير المحتمل أن يتحقق هدف الحصول على الطاقة الميسورة التكلفة والنظيفة للجميع في أفريقيا بحلول عام ٢٠٣٠. ولذلك ينبغي للحكومات أن تعجل بالاستثمار في تكنولوجيات الطاقة النظيفة المتنوعة والأمنة وتيسره لضمان إمكانية الحصول على الطاقة. وسيطلب القيام بذلك تلقي البلدان للمساعدة في تطبيق سياسات متنسقة وإتاحة بيئة تنظيمية مؤاتية لتعبئة الاستثمار اللازم، لا سيما من القطاع الخاص والموارد المحلية، من أجل الاستفادة من انخفاض تكاليف التكنولوجيا في مجال الطاقة المتجددة. كما ينبغي للبلدان مراجعة خطط الحوافز الحالية لضمان توجيه الإعانات وترشيدها بهدف إفادة الفقراء وتشجيع مشاركة الشباب والنساء في الاستخدام المثمر للطاقة.

٣٠ - وعلى الرغم من أن قلة من الدول حققت تقدماً كبيراً في مجال الإمداد بالكهرباء، فقد أُحرز تقدم أقل فيما يتعلق بالطهي النظيف وزيادة حصة الطاقة المتجددة الحديثة في إجمالي إمدادات الطاقة. وينبغي تعزيز التعلم من الأقران وتبادل الممارسات والخبرات الجيدة فيما بين البلدان في مجال الإمداد بالكهرباء (نظم الإمداد بالشبكات والنظم القائمة بذاتها على السواء)، والطهي النظيف،

والطاقة المتجددة، وبرامج كفاءة الطاقة، بما في ذلك نماذج الأعمال والأدوات الابتكارية. ويلزم أيضا تعزيز التنسيق بين مختلف البرامج الإقليمية ودون الإقليمية المعنية بالحصول على الطاقة من أجل تدعيم أوجه التآزر وتقاسم الخبرات.

٣١ - ومن المهم للغاية معالجة الثغرات في البيانات والموثوقية، لا سيما فيما يتعلق بالكتلة الأحيائية، من أجل تحسين توجيه تتبع التقدم وتخطيط الاستثمار. ويتعين على البلدان إيجاد قدرة أكبر على جمع وتحليل بيانات الطاقة، ومواءمة منهجيات جمع البيانات، وتعزيز أنظمة جمع البيانات القائمة من أجل تحسين تحديد ومتابعة تأثير عدم توفر إمكانية الحصول على الطاقة النظيفة والميسورة التكلفة على مختلف الفئات الاجتماعية، مع تصنيف هذه البيانات حسب نوع الجنس.

٣٢ - وينبغي للحكومات أن تعطي الأولوية بشكل منهجي لبرامج كفاءة الطاقة في جميع القطاعات وأن تستفيد من المكاسب السريعة التي تعود بها، بما في ذلك فيما يتعلق بالطهي النظيف، والتحضر، والتصنيع، والبناء، والنقل، وتوليد الطاقة ونقلها وتوزيعها.

٣٣ - وينبغي للدول تشجيع الاستثمارات الوطنية في تعزيز الشبكة الكهربائية من أجل تحقيق مزيد من الكفاءة وزيادة انتشار الطاقة المتجددة المتغيرة والتشجيع على ربط الشبكات الكهربائية عبر الحدود لتوفير إمكانية أسرع للحصول على الكهرباء من خلال التوليد الأمثل متى وحيثما كانت إمكانيات الموارد في أعلى مستوياتها والاستهلاك الأمثل متى وحيثما كان الطلب في أعلى مستوياته.

٣٤ - وينبغي أن تكون تنمية المهارات، سواء كانت لينة أو صلبة، في صميم المبادرات الرامية إلى تعزيز الحصول على الطاقة والتعجيل به، وبالتالي ضمان استدامته. وينبغي أن تحدد البلدان احتياجاتها المتعلقة بالقدرة وترتيبها حسب الأولوية وأن توفر الاستثمارات والأطر اللازمة لتنمية القدرات البشرية والمؤسسية داخل البلدان للقيام بتخطيط وإدارة الطاقة، وتحقيق مزيد من المشاركة مع القطاع الخاص؛ والتوسع في استخدام تقنيات الطهي النظيف وإنشاء نماذج أعمال ذات صلة. وينبغي أن تعطي جهود تنمية القدرات هذه الأولوية للشباب ولمشاركة الجنسين وتحقيق النتائج لصالحهما.

٣٥ - وينبغي إدماج اعتبارات الصمود إزاء المناخ والكوارث بشكل كامل في تخطيط وتنفيذ البنى التحتية والاستثمارات في مجال الطاقة. وهذا أمر مهم بشكل خاص لأنظمة الطاقة الكهربائية، المعرضة لخطر تغير المناخ وتقلباته.

٣٦ - ومن المهم أن تشجع الحكومات على زيادة المكونات المحلية في جميع مراحل سلسلة القيمة للطاقة المتجددة باعتبار أن ذلك يشكل عاملا محفزا للنشر المعزز في الأجل الطويل لأنواع الطاقة المتجددة بهدف توسيع المنافع الاجتماعية الاقتصادية المستمدة منها. وينبغي بذل جهود خاصة لتعزيز المعارف والنظم المحلية لتطوير الطاقة النظيفة واستخدامها. ومن المهم للغاية التعجيل بالجهود الرامية إلى تشجيع الابتكار في خدمات الطاقة وتشجيع أعمال البحوث والتطوير القائمة على التعاون على الصعيد الإقليمي.

٣٧ - ومن المهم فيما يتعلق بالاستدامة والتأثير أن تستوفي تكنولوجيات الطاقة النظيفة المستخدمة المعايير العالمية وأن تكون ملائمة للغرض. وينبغي للدول أن تطبق سياسات وأطر

تنظيمية لضمان أن تستوفي التكنولوجيات المستخدمة المعايير العالية وأن يقوم منفذو مشاريع الطاقة بالوفاء بالمسؤوليات الاجتماعية للشركات الواقعة عليهم.

دال - المدن والمجتمعات المحلية المستدامة

٣٨ - التحضر هو أداة مساعدة متعددة الأبعاد لخطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣. وتعتبر المدن الآمنة والقادرة على الصمود والمستدامة ضرورية لضمان ألا يكون التحضر دافعا للاستدامة فحسب، ولكن أن يضطلع أيضا بدور في تحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة الأخرى، بما في ذلك الأهداف المتعلقة بالفقر وعدم المساواة، والنمو الاقتصادي وتغير المناخ. وينبغي بالتالي أن يكون تخطيط وإدارة المدن بكفاءة من منظور حقوق الإنسان أولوية من أجل تحقيق تنمية أوسع تكون شاملة للجميع اجتماعيا ومنتجة اقتصاديا ومستدامة بيئيا.

٣٩ - ويتسم وجود منظور حضري استراتيجي يتماشى مع التخطيط الإنمائي الوطني بضرورته الحتمية. ونظرا لآثار التحضر على النمو والتحول عموما، يلزم بذل المزيد من الجهود لزيادة الوعي لضمان إدماج التحضر في التخطيط الإنمائي الوطني من منظور استراتيجي ومتعدد القطاعات يرتبط بالأولويات والسياسات والاستراتيجيات الاجتماعية الاقتصادية والقطاعية. وسيضمن ذلك اتساق السياسات للبعد الحضري والمكاني ضمن السياق العام للتنمية الاجتماعية الاقتصادية. وبالإضافة إلى ذلك، وبالنظر إلى أن غالبية سكان أفريقيا هم سكان ريفيون واقتصاداتها تقوم على الزراعة، فمن المهم التأكيد على الروابط الريفية الحضرية في السياسات والاستراتيجيات والبرامج على الصُّعد الإقليمي والوطني والمحلي. ولن يؤدي الأخذ بنهج قطاعي وانعزالي إزاء التحضر إلى تحرير إمكانات التحضر المؤكدة لتعزيز الرخاء الاجتماعي والاقتصادي الشامل للجميع.

٤٠ - وينبغي للدول الأعضاء الاستفادة من الفرص الناشئة عن التنمية العمرانية المتكاملة بالإضافة إلى الروابط الريفية الحضرية لتعزيز عمليات الانتقال المستدامة بين الريف والمناطق الحضرية والتحويلات الهيكلية التي تولد فرص عمل لائقة لفائدة سكان المناطق الحضرية والريفية.

٤١ - وبينما يتطلب التحضر استثمارا ماليا كبيرا في التخطيط الطويل الأجل وبناء القدرات والتنسيق، فإن عدم القيام بأي شيء ليس خيارا مطروحا. ويمكن للكثافة السكانية أن تخفض تكاليف الفرد من الخدمات والبنى التحتية، لكنها لا تجعل عملية التحضر رخيصة. وتتطلب المدن استثمارات عامة وخاصة ضخمة لاستيعاب عدد متزايد بسرعة من السكان في بيئة مكتظة. والعائد من الاستثمار الحضري مرتفع أيضا، لا سيما عندما يحدث الاستثمار في إطار تخطيط جيد، ويكون متمشيا مع استثمارات القطاع الخاص ومقترنا بأدوات تعمل بصورة جيدة لجلب الإيرادات وتحصيل قيمة الأراضي.

٤٢ - ويجب على البلدان الأفريقية الاستفادة من التحول الحضري المستمر. وتشهد المدن الأفريقية نموا سريعا، ولكن ذلك لا يجعل منها مدنا منتجة. فالمدن المنتجة تنشأ نتيجة أنشطة اقتصادية عالية الكثافة مرتبة في اقتصاد مكاني يُعرض بصورة جيدة ويتسم بحسن الإدارة. ويشير تفشي ظاهرة الأحياء الفقيرة والعشوائيات في المدن الأفريقية إلى قدرة الناس على الصمود وطاقاتهم الخلاقة وإلى فقدان الفرص الإنتاجية بسبب ضعف التخطيط والاستثمار قبل حدوث النمو الحضري على حد سواء. ومع ذلك، يمكن للبلدان أن تستفيد من التحول الحضري الجاري. ويتطلب القيام بذلك اتخاذ إجراءات عاجلة قصيرة الأجل وإجراءات مدروسة طويلة الأجل تنسق وفقا للأطر الإنمائية الوطنية الأوسع نطاقا. وينبغي

مواصلة تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، لا سيما بين المدن الأفريقية، لتسهيل تبادل الخبرات والدروس المستفادة على جميع المستويات، بما في ذلك من حيث تخطيط الأماكن الحضرية وإدارتها، والتمويل، وبناء القدرات، والحوكمة الشاملة للجميع.

٤٣ - ويتطلب التنفيذ الاستراتيجي للهدف ١١ اعتماد سياسات حضرية وطنية فعالة وتنفيذها من جانب جميع الدول الأعضاء بالتشاور مع جميع الجهات صاحبة المصلحة، ولا سيما السلطات المحلية والمجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية.

٤٤ - ويجب أن تتسم إدارة الأراضي بالكفاءة وشمول الجميع. وينبغي أيضا أن تكفل الدول الأعضاء أن يشمل التخطيط الوطني والإقليمي والبلدي في مجال استخدام الأراضي المعايير الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، مع التركيز بوجه خاص على حماية التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية.

٤٥ - ويتطلب التنفيذ والمتابعة والإبلاغ على المستوى الاستراتيجي توافر بيانات وإحصاءات محكمة على المستويين الوطني والمحلي وعلى مستوى المدن. ويبرر استمرار ندرة البيانات واستخدام المنهجيات غير المحددة بصورة كافية لقياس الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتحضر استثمار مزيد من الموارد في جمع البيانات وتصنيفها وتحليلها وفي نشر البيانات الموثوقة لإتاحة الرصد الفعال لأهداف التنمية المستدامة وتقديم التقارير بشأنها.

٤٦ - وتمثل السياسات والاستراتيجيات والاستثمارات المتعلقة بالتحضر، التي تتسم بالوعي بمخاطر الكوارث وتغير المناخ، بما في ذلك الاستراتيجيات والخطط الإنمائية الوطنية والمحلية الواعية بمخاطر الكوارث، أمرا حاسما في تهيئة مدن ومستوطنات بشرية شاملة للجميع ومستدامة ومأمونة وقادرة على الصمود. وتشمل التحديات الرئيسية ضرورة التشجيع على تهيئة الأماكن العامة الخضراء والغابات الحضرية.

٤٧ - وسيكفل ترميم الطبيعة وحمايتها وحفظها داخل وخارج المدن مواصلة تمتع المناطق الحضرية بالخدمات الأساسية للنظم الإيكولوجية، بما في ذلك المياه العذبة والغذاء، على نحو مستدام ودون آثار سلبية.

٤٨ - ويتعين إجراء الدراسات والبحوث من أجل تحسين فهم الطابع المتعدد الأبعاد للتحضر، بما في ذلك من المنظورات الثقافية والتاريخية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

٤٩ - ويتطلب التنفيذ الفعال للهدف ١١ التشاور وتنسيق الجهود فيما بين الجهات المتعددة صاحبة المصلحة، بما في ذلك الوزارات التنفيذية في جميع القطاعات، والسلطات المحلية، والسلطات في الحواضر الكبرى، والمكاتب الإحصائية الوطنية، والقطاع الخاص، والأوساط الأكاديمية، والمجتمع المدني.

٥٠ - وينبغي توفير التدريب في مجال بناء القدرات، لكفالة التخطيط والإدارة والتمويل على الصعيد الحضري على نحو مستدام، إلى جميع الجهات الفاعلة الرئيسية، ولا سيما الموظفين الفنيين والسلطات المحلية وجهات التخطيط الوطنية في المدن، وغير ذلك من الجهات.

٥١ - وينبغي بذل جهود جبارة من أجل تعزيز عملية اللامركزية الجارية في العديد من البلدان الأفريقية من خلال زيادة فرص الحصول على الموارد الوطنية، وتعزيز إمكانات توليد الموارد على المستوى المحلي وعلى مستوى المدن، بما في ذلك عن طريق إصدار السندات، وإشراك

المغتربين وتحصيل قيمة الأراضي، من بين أمور أخرى. ويتعين على البلدان تهيئة أماكن عامة مأمونة في المدن، بما في ذلك عن طريق كفالة الوصول إلى وسائل النقل الميسورة التكلفة، بما في ذلك للنساء والفتيات والأشخاص ذوي الإعاقة على اختلافهم. ويجب أن تكون هذه الأماكن العامة خالية من التحرش وغيره من أشكال العنف الجنسي تجاه جميع الناس، لا سيما النساء والفتيات، بغض النظر عن وضعهم كمهاجرين.

٥٢ - ولمعالجة النمو السكاني في المدن الأفريقية، ينبغي للحكومات أن تزيد إمكانية الحصول على خدمات تنظيم الأسرة، تمشيا مع خطة عمل مابوتو لتفعيل إطار السياسة القارية من أجل تعزيز الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية للفترة ٢٠١٦-٢٠٣٠، والإطار التحفيزي لوضع حد للإيدز والسل والقضاء على الملاريا في أفريقيا بحلول عام ٢٠٣٠.

هاء - أنماط الاستهلاك والإنتاج المسؤولة

٥٣ - تشكل الأنماط والممارسات غير المستدامة للاستهلاك والإنتاج تهديدا للتنمية المستدامة. وتقوّض الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية بسبب عدم الاستخدام المسؤول للموارد، مما يؤدي إلى ظهور تحديات بيئية واستمرار التحديات القائمة، على نحو ما تشهده الساحة العالمية. وهذه الحالة تستدعي إيجاد حلول مبتكرة، بما في ذلك السياسات التمكينية والأعمال التجارية الابتكارية والشراكات الاستراتيجية، من أجل تعزيز الاستهلاك والإنتاج المسؤولين ومعالجة الأخطار التي تهدد رفاه كوكبنا. ولذلك ثمة حاجة إلى تنسيق السياسات والاستراتيجيات والإجراءات الرامية إلى التصدي للتهديدات التي تواجه التنمية المستدامة ونحن نمضي قدما نحو الاستهلاك والإنتاج المسؤولين كوسيلة للانتقال إلى اقتصاد أخضر في أفريقيا.

٥٤ - وينبغي للدول الأعضاء إحداث أو تعزيز تنفيذ استراتيجياتها المتعلقة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين، ولا سيما في المجالات المواضيعية غير المطروقة أو المطروقة جزئيا في الوقت الراهن. وتشمل هذه المجالات المواضيعية الكفاءة في استخدام الموارد، والإنتاج الأنظف، وأنماط العيش المستدامة، والاستثمار الاستراتيجي في المدن ذات الكفاءة في استخدام الموارد، والمشتريات العامة المستدامة، والسياحة المستدامة. ومن الضروري تعزيز الأطر المؤسسية القائمة في هذا الصدد، ويفضّل القيام بذلك على الصعيد الوطني والصعيد الذي يتجاوز حدود الولاية الوطنية معا.

٥٥ - وحماية عملية الإدارة المسؤولة للموارد الطبيعية في أفريقيا وتنفيذها، اللذان يتوقف عليهما الجزء الأكبر من النمو، ينبغي أن يظلا أولوية. وينبغي أن تكون الكفاءة في استخدام الموارد للحد من النفايات في الإنتاج والاستهلاك والحفاظ على هيكل النظم الإيكولوجية ووظائفها في صميم التحول إلى أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة. وسيفرض إطار السياسات المتعلق بالاقتصاد الأخضر تكاليف على ممارسات الإنتاج والاستهلاك غير الفعالة وسيوفر حوافز للقطاع الخاص من أجل تغيير عملياته بسبل من شأنها الإسهام في تحقيق التنمية المستدامة.

٥٦ - وتكفي الأغذية المفقودة في أفريقيا لإطعام الملايين من الأشخاص الذين يعانون من الجوع أو سوء التغذية. ويكفي أيضا للقضاء على الجوع في العالم إنقاذ ما لا يزيد عن ربع كمية الأغذية المفقودة أو المهترة عالميا. ولتحقيق ذلك الهدف، يتعين اتخاذ عدد من المبادرات على مختلف المستويات، لا سيما في مجال الإنتاج الزراعي ومرحلة المناولة بعد الحصاد. ويتعين على الحكومات

إجراء تقييمات شاملة، تحقيقاً للغاية النهائية المتمثلة في الحد من عدم الكفاءة في سلاسل الإمدادات الغذائية. وينبغي أيضاً أن تكون الحكومات استباقية في سد أوجه النقص الهائل التي تشوب السياسات فيما يتعلق بالتأثير في السلوكيات الكامنة التي تشكل الأسباب الرئيسية للاستهلاك والإنتاج غير المستدامين.

٥٧ - وتقوم بلدان عديدة بتكثيف جهودها الرامية إلى الحد من توليد النفايات الخطرة، وتعزيز الإدارة السليمة بيئياً لهذه النفايات، وإحكام القيود المفروضة على نقلها عبر الحدود، وفقاً لمبادئ الإدارة السليمة بيئياً، وزيادة الشفافية في النظم التنظيمية التي تسمح بهذا النقل. ومع ذلك، ينبغي أن تعزز البلدان طاقتها العلمية للتحقق من احتمالات الخطر للنفايات والمواد التي يجري نقلها أو تبادلها ضمن ولاياتها القضائية.

٥٨ - ومن الضروري أيضاً التعجيل بتنفيذ اتفاقية باماكو بشأن حظر استيراد النفايات الخطرة إلى أفريقيا ومراقبة وإدارة تحركها عبر الحدود الأفريقية. ويتوقف نجاح الاتفاقيات الأفريقية والعالمية بشأن مراقبة حركة النفايات الخطرة عبر الحدود وإدارة هذه النفايات على الجهود المتضافرة التي تبذلها جميع الدول وعلى التعاون فيما بينها، وليس فقط الدول التي تتأثر سلباً بتلك النفايات. ولذلك ينبغي للبلدان أن تعتمد سياسات واستراتيجيات وطنية للتعامل مع النفايات الخطرة والعمل مع الدول الأعضاء الأخرى في هذا الصدد.

٥٩ - ويتطلب الربط بين أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة ومعظم الأهداف الأخرى للتنمية المستدامة توجيه اهتمام خاص لتنمية القدرات الوطنية وتوليد البيانات واستعمالها وتبادلها من أجل القيام على نحو كاف بإبراز الفوائد المختلفة التي تعود على البلدان الأفريقية من تعميم مراعاة أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة في إحصاءاتها الوطنية وأطر الإبلاغ المعتمدة فيها. وينبغي التركيز بوجه خاص على تعزيز المؤسسات لإتاحة البيانات البيئية الموثوقة والمستكملة، نظراً إلى أن توافر البيانات البيئية المصنفة سيتيح للدول الأعضاء الإبلاغ من الناحية الفنية عن سبل إعادة صياغة السياسات والممارسات الاقتصادية فيما يتعلق بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة على مستوى الاقتصاد الكلي والمستوى القطاعي، والدعوة إلى اعتماد هذه السبل والبت فيها.

٦٠ - وسيطلب التحول إلى أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة استخدام الدول الأعضاء الواسع النطاق لنهج متكامل يقتضي، في جملة أمور، التنسيق بين الوزارات وإشراك الجهات الفاعلة غير التقليدية. وهذا سيرجم البعد المتعدد الأوجه لأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة إلى نتائج إنمائية وطنية ذات صلة عن طريق المشاركة في الأنشطة الاستراتيجية التي تدعم أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة على مختلف الجبهات، بما في ذلك التسعير وحماية حقوق الملكية الفكرية وتوفير السلع والخدمات داخل المناطق وعبر الحدود. ولا بد من تحسين ملموس لفهم تلك الجهات الفاعلة للكيفية التي يمكن بها للاستدامة أن تساعد على تحقيق أهداف التنمية بحيث يمكن لهذه الجهات تقديم ما يلزم من دعم في مجال الميزانية والسياسات الوطنية لإتاحة تنفيذ أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة على نطاق أوسع بما يشمل جميع الأجهزة الحكومية والوزارات المتعددة.

٦١ - ويجب على الحكومات القيام في جميع مستويات التعليم بوضع وتنفيذ برامج تنمية المهارات التي تدعم الاستهلاك والإنتاج المستدامين والتصنيع الأخضر. وينبغي لها أيضاً أن تهتم

بيئة مؤاتية تعزز وتدعم مبادرات الجهات الفاعلة غير الرسمية، بما في ذلك القطاع الخاص والعمال والمجتمعات المحلية والمجتمع المدني، بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تكون الأولوية لنقل التكنولوجيات النظيفة وتشجيع المراكز التي تركز على التنمية النظيفة.

واو - الحياة البرية

٦٢ - سيسهم الاستثمار الرامي إلى تحقيق الهدف ١٥ من أهداف التنمية المستدامة في تحقيق جميع الأهداف الأخرى الواردة في خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣. ويرجع ذلك إلى أن تحقيق تلك الأهداف يرتبط ارتباطاً لا ينفصم بوجود الحياة على الأرض وإنتاجيتها واستدامتها. وبناءً على ذلك، هناك حاجة ملحة إلى أن تقوم البلدان الأفريقية والجهات الشريكة المتعددة الأطراف والثنائية والجهات المعنية الأخرى ذات الصلة بتحقيق زيادة كبيرة في الاستثمار من أجل اتخاذ إجراءات ميدانية لمكافحة تدهور الأراضي، ودعم ترميم النظام الإيكولوجي على نطاق واسع وتعزيز إنتاجية ومرونة جميع أنواع النظم الإيكولوجية والموارد الجينية في أفريقيا. وينبغي أن تشمل هذه الإجراءات اتخاذ تدابير لمواصلة تعزيز الجهود الحارية لإنهاء الصيد غير المشروع للأحياء البرية والاتجار غير المشروع بها.

٦٣ - ويتطلب تحقيق الطموح المتمثل في الإدارة المستدامة للأراضي والغابات والتنوع البيولوجي، تمشياً مع خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣، أن تترجم الحكومات الأفريقية السياسات والأهداف الاستراتيجية الرفيعة المستوى إلى إجراءات ونتائج وطنية ملموسة في الميدان. ويشمل ذلك الإسراع بتنفيذ المعاهدات والأطر العالمية والإقليمية ذات الصلة على المستويات الوطني ودون الوطني والمحلي. ولكي يكون هذا التنفيذ فعالاً، فهو يجب أن يجري من خلال نهج متكاملة وشاملة لعدة قطاعات، لا سيما على مستوى المشهد بأكمله. وفي هذا الصدد، تتيح مبادرة الجدار الأخضر الكبير لمنطقة الصحراء الكبرى والساحل فرصة لتحسين ترميم النظام الإيكولوجي وبناء قدرة المجتمعات المحلية على الصمود. وثمة حاجة أيضاً إلى وضع وتنفيذ برامج إقليمية واسعة النطاق في مجالي التنوع البيولوجي والتنمية الاقتصادية، بما في ذلك مبادرة الأمن والاستقرار والاستدامة، في الدول الأعضاء المعنية.

٦٤ - ويلزم توسيع نطاق الدعم في مجالات التمويل وتنمية القدرات والتكنولوجيا، المرتبط بتحقيق النتائج الميدانية لتنفيذ الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية في مجال التنوع البيولوجي، والغايات المتعلقة بتحديد أثر تدهور الأراضي، وترميم النظم الإيكولوجية، وبرامج الإدارة المستدامة للغابات وسائر خطط إدارة النظم الإيكولوجية. وسيكون القيام بذلك أفضل مع تبادل الممارسات الجيدة والدروس المستفادة والابتكارات والتكنولوجيات، وسيطور من خلال التركيز على الإسهامات الواردة من المنطقة في هذا الصدد.

٦٥ - ويلزم تدعيم وتنفيذ الأدوات والعمليات اللازمة لإدماج الاستخدام والإدارة المستدامين لرأس المال الطبيعي في السياسات الإنمائية الاستراتيجية الإقليمية ودون الإقليمية والوطنية وغيرها من الأطر. فهناك حاجة ماسة إلى هذه الأدوات لأغراض عدة نخص بالذكر منها إدماج ما تساهم به الطبيعة في حياة الناس والاقتصادات في الأطر الإنمائية ذات الأولوية اللازمة للتحويل الزراعي، وتوسيع نطاق التجارة، وتطوير المراكز الحضرية، والصناعات والبنى التحتية، بما في ذلك البنى التحتية للطاقة والمياه والنقل. وتحتاج المبادرات الوطنية في مجال محاسبة رأس المال، مثل تلك التي نفذتها بالفعل غالبية البلدان الموقعة لإعلان غابورون للاستدامة في أفريقيا، إلى تطويرها وتكرارها في المنطقة.

٦٦ - ومن المهم تعزيز الحقوق في ملكية الموارد من الأراضي والانتفاع منها والنهج التشاركية لإدارة الأراضي والمياه العذبة والغابات والتنوع البيولوجي. وفي هذا الصدد، تحتاج البلدان إلى الارتقاء بتنفيذ المبادئ التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني. ومن المهم للغاية تعزيز وصول ومشاركة الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والفئات المختلفة، بما في ذلك النساء والشباب. وهذا أمر أساسي لضمان التقاسم العادل للمنافع وعدم ترك أحد خلف الركب. ويتعين على البلدان بالتالي تعزيز إدارتها للأراضي، بما في ذلك نظم حيازة الموارد. ومن شأن القيام بذلك أن يسهم في الجهود الرامية إلى مكافحة الاستحواذ على الأراضي.

٦٧ - ويؤدي غياب البيانات والمعلومات المتعلقة بالأراضي والنظم الإيكولوجية وصعوبة الوصول إليها إلى الإبلاغ غير المتوازن عن التقدم المحرز، وعدم كفاية الوعي وقلة الاهتمام بالإدارة المستدامة لهذه الموارد على صعيد السياسات الوطنية وعدم كفاية الإجراءات المتخذة في هذا الصدد. وفي هذا الإطار، من المهم للغاية أن تعزز البلدان قدرتها على جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالقطاعات ذات الصلة بالبيئة وإدارتها ونشرها كأولوية متكاملة لنظم الإحصاءات الوطنية. وعلاوة على ذلك، تحتاج البلدان إلى الاستفادة من المعلومات الأخرى المتاحة، بما في ذلك المعلومات المستقاة من التقارير الوطنية بشأن الالتزامات العالمية والإقليمية، والبيانات التي تجمعها دوائر البحوث والقطاع الخاص والمجتمعات المحلية والمجتمع المدني. وعلى وجه الخصوص، تحتاج البلدان إلى توسيع نطاق توافر واستخدام المعلومات والمعارف ذات الصلة اللازمة لتوجيه رسم السياسات والتنفيذ على الصعيد الوطني. وتوفر التقييمات التي يجريها المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي نقطة انطلاق لتوسيع نطاق توافر هذه المعلومات.

٦٨ - وتحتاج البلدان إلى تعزيز مشاركتها مع مجتمع الأعمال من أجل دمج قضايا رأس المال الطبيعي بشكل أفضل في سياسات الشركات ومعاييرها وممارساتها لتعزيز حفظ النظم الإيكولوجية وإدارتها المستدامة. وهذه المشاركة ضرورية لتوسيع نطاق الاستثمار في تنفيذ مختلف أهداف التنمية المستدامة.

٦٩ - ومن الضروري العمل مع المناطق والجهات صاحبة المصلحة الأخرى من أجل وضع إطار عالمي جديد وطموح للتنوع البيولوجي لما بعد عام ٢٠٢٠. وينبغي أن يتضمن ذلك الإطار مؤشرات منسقة ومتطلبات تتعلق بالأدوات المالية، إلى جانب استراتيجيات لبناء القدرات والتواصل لتوجيه استعراض وتحديث عدد من الغايات المدرجة في إطار الهدف ١٥ التي من المقرر أن ينتهي أجلها في عام ٢٠٢٠.

٧٠ - وثمة حاجة إلى تعزيز الالتزام السياسي الرفيع المستوى وتوليد الزخم اللازم لتسريع وتيرة التنفيذ من أجل تحقيق الغايات المتعلقة بالنظم الإيكولوجية ضمن الإطار الزمني الذي حُدّد ووضع إطار عالمي جديد وطموح للتنوع البيولوجي لما بعد عام ٢٠٢٠. وللقيام بذلك، يجب عقد مؤتمر قمة عالمي على مستوى رؤساء الدول لإبراز الملامح السياسية والاقتصادية للتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية والتوعية بأهميتها في تحقيق خطة عام ٢٠٣٠ وفي دعم تنفيذ خطة عام ٢٠٦٣. وسيُعقد الاجتماع الرابع عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ في مصر، وتُشجّع جميع البلدان الأفريقية على المشاركة بصورة نشطة على أعلى مستوى والمساهمة في المناقشات، بما في ذلك خلال الجزء الوزاري.

زاي - تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة من أجل تحقيق التنمية المستدامة

٧١ - تحتاج مكاتب الإحصاءات الوطنية، بدعم من الشركاء الإنمائيين، إلى تعزيز نظمها الخاصة بوضع الإحصاءات وجمع البيانات وخطط الإدارة لدعم متطلبات الرصد والإبلاغ الواردة في خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ بطريقة منسقة ومتكاملة؛ ولاسيما عن طريق القيام بما يلي:

(أ) تعزيز نظم الإحصاءات الوطنية، بما في ذلك مكاتب الإحصاءات الوطنية وخدمات الإحصاءات القطاعية؛

(ب) تعزيز قدرة مستخدمي البيانات الإحصائية؛

(ج) تعديل الاستراتيجيات الوطنية في مجال وضع الإحصاءات وإعادة توجيهها لإدارة البيانات المتعلقة برصد أهداف التنمية المستدامة وأهداف خطة عام ٢٠٦٣، بطرق من بينها تصنيف البيانات المتعلقة بفئات سكانية محددة (مثل النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة والشباب) حتى لا يترك أحد خلف الركب؛

(د) تعزيز فرص الحصول على التمويل لاقتناء التكنولوجيات اللازمة لإنتاج بيانات عالية الجودة.

٧٢ - ويتعين التخطيط طويل الأجل، وتنسيق السياسات، ورصد التقدم وتقييم الأثر لتحديد ما هو فعال من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالقارة ومعالجة حالات الفشل والفجوات في السياسات فيما يتعلق بتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣، ولاسيما عن طريق القيام بما يلي:

(أ) مواءمة خطة عام ٢٠٣٠ مع خطة عام ٢٠٦٣ على المستويات الوطني والقطاعي والإقليمي والمحلي؛

(ب) تعزيز التخطيط الشامل للجميع وتعزيز مشاركة الفئات الضعيفة، بما فيها فئات النساء والأشخاص ذوي الإعاقة والمسنين والشباب؛

(ج) تعزيز مهام الرصد والتقييم والإبلاغ، ولاسيما من خلال التحليل ووضع النماذج والتنبؤ؛

(د) تعزيز الإشراف المدني على تنفيذ السياسات العامة (من قبيل إشراف المجتمع المدني ووسائل الإعلام والمنظمات غير الحكومية، على سبيل المثال).

٧٣ - وينبغي أن يقود الابتكار في مجال العلم والتكنولوجيا التنمية الشاملة للجميع والمستدامة. وينبغي التشديد بوجه خاص على إشراك النساء والفتيات، وكذلك الشباب والفئات الضعيفة.

٧٤ - وينبغي زيادة الاستثمار في مجال البحث والتطوير بقدر كبير، وإيلاء الاهتمام لتطوير المعلومات والخدمات المناخية والبنى التحتية القادرة على الصمود وقدرات التصنيع الأخضر.

٧٥ - وتكتسي الشراكات التي تركز على تسخير الابتكار في مجال العلم والتكنولوجيا فيما بين البلدان الأفريقية أهمية محورية في تحقيق الأهداف. وينبغي أن تركز هذه الشراكات على حشد المعرفة والدراية الفنية وتقاسمهما وعلى نقل التكنولوجيا.

- ٧٦ - وينبغي تعزيز الشراكات مع القطاع الخاص لدعم تحويل نواتج البحوث إلى ابتكارات يمكن الارتقاء بها للاستجابة لأهداف التنمية المستدامة.
- ٧٧ - وينبغي تسخير التكنولوجيا لتحسين جمع البيانات وتحليلها ونشرها، وكذلك النهوض بوضع السياسات استناداً إلى الأدلة. كما ينبغي استخدام التكنولوجيا لإنشاء منصات رقمية مفتوحة لتمكين المواطنين من الوصول الشامل إلى المعلومات.
- ٧٨ - وسيؤدي إنشاء منتدى للجهات المتعددة صاحبة المصلحة في أفريقيا يعني بتسخير الابتكار في مجال العلم والتكنولوجيا لخدمة أهداف التنمية المستدامة، ويعقد على هامش المنتدى الإقليمي السنوي للتنمية المستدامة في أفريقيا، إلى تمكين البلدان الأفريقية من بناء الشراكات وتعزيزها، وتحديد الاحتياجات والفجوات المتعلقة بالابتكار في مجال العلوم والتكنولوجيا في أفريقيا ومساعدة أفريقيا في تنسيق تمثيلها في المنتدى السنوي للجهات المتعددة صاحبة المصلحة المعني بتسخير الابتكار في مجال العلم والتكنولوجيا لخدمة أهداف التنمية المستدامة وفي المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة.
- ٧٩ - وسيتيح إنشاء منصة أفريقية لتبادل البحوث والابتكارات تعميم البحوث والابتكارات الأفريقية ذات الصلة بالأهداف على الحكومات والمواطنين ويمكن أن يشكل أساساً لربط الباحثين والمبتكرين بالتمويل اللازم للارتقاء بعملهم. وستقوم المنصة المقترحة بعرض وتبادل جهود أفريقيا الرامية إلى تطوير البحوث والابتكارات المتعلقة بالأهداف ويمكن تنسيق عملها مع منصة تبادل الابتكارات على الصعيد العالمي.
- ٨٠ - ومن المهم إعادة التأكيد على أن خطة عام ٢٠٣٠ تعترف بمبدأ المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة. وبالنسبة للبلدان الأفريقية، من المهم أن يؤخذ في الاعتبار اختلاف الظروف والقدرات ومستويات التنمية الوطنية واحترام السياسات والأولويات الوطنية فيما يتعلق بتحقيق أهداف التنمية المستدامة في القارة. وتظل وسائل التنفيذ، بما في ذلك المساعدة المالية من خلال المساعدة الإنمائية الرسمية المستمرة، بالغة الأهمية. ويجب على البلدان المتقدمة أن تفي بالتزاماتها ومسؤولياتها التاريخية في هذا الصدد، كجزء من الالتزام العالمي بتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة.
- ٨١ - ولا يمكن أن يتحقق تنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة بالكامل إلا إذا دعمته السياسات والإجراءات الملموسة الواردة في خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، والتي تشكل جزءاً لا يتجزأ من خطة عام ٢٠٣٠. ولذا، يتسم التنفيذ الكامل لخطة عمل أديس أبابا بأهميته البالغة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وغاياتها في أفريقيا.
- ٨٢ - ومن المهم بالنسبة لأفريقيا أن يتصدى المجتمع العالمي بفعالية للتدفقات المالية غير المشروعة والنتائج السلبية المترتبة عليها. وتشير التقديرات إلى أن ما بين ٥٠ و ٦٠ بليون دولار يخرج من القارة سنوياً في صورة تدفقات مالية غير مشروعة. وينبغي للشركات المتعددة الجنسيات وغيرها من الكيانات المماثلة، التي يعمل معظمها انطلاقاً من البلدان المتقدمة، أن تقدم مساهماتها الملائمة في البلدان الأفريقية التي تتولد فيها عائداتها.
- ٨٣ - وينبغي أن تكفل البلدان الأفريقية وشركاؤها في التنمية تخصيص تمويل كاف لإقامة مشاريع وبرامج لصالح الفئات الضعيفة.

٨٤ - ولا بد لأفريقيا أن تضع استراتيجيات إضافية فيما يتعلق بتنميتها وأن تتجنب في الوقت نفسه الزيادات في ديونها الخارجية والمحلية.

٨٥ - وينبغي اتباع نهج متكاملة وإقامة شراكات معززة في الإدارة المستدامة للأراضي والغابات والتنوع البيولوجي على اعتبار أن ذلك يمثل استراتيجية هامة لحشد وسائل التنفيذ. وينبغي دمج التمويل وتنمية القدرات من أجل التنفيذ في الآليات الابتكارية، مثل الآليات الرامية إلى الحد من الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها، وتشجيع حفظ الغابات وإدارتها المستدامة، وتعزيز مخزونات الكربون في الغابات في البلدان النامية، من قبيل الصندوق الأخضر للمناخ، ومرفق البيئة العالمية، وصندوق تحييد أثر تدهور الأراضي.

٨٦ - وإذ تقرر الحكومات بأن التجارة العالمية ذات أهمية قصوى من أجل تحقيق خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣، ينبغي لها كفالة أن تتسق الاتفاقات التجارية مع الالتزام بالمساواة بين الجنسين والالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان وخطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣، ومع أطر العمل الدولية والإقليمية الأخرى، وأن تعززها جميعها.

٨٧ - ويجب أن تتلقى منطقة التجارة الحرة الأفريقية دعماً قوياً في مجال الحوكمة والمجال المالي ودعماً عاماً من أجل التنفيذ المبتكر والفعال لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية الشاملة للجميع.

٨٨ - وينبغي أن يشجع الاستثمار في تنمية الأسواق الأفريقية على زيادة تيسير وصول الكيانات الأفريقية المصدرة إلى الأسواق على أساس ميزتها النسبية ودون أن تثقل بأعباء الإعانات المالية في البلدان المتقدمة.

٨٩ - وينبغي تعزيز المساواة بين الجنسين وإمكانية حصول المرأة على المنافع التجارية عن طريق الدمج الممنهج للتحليل الجنساني وتقييمات تأثير حقوق الإنسان في السياسات التجارية على المستويات الدولي والإقليمي والوطني التي تفر بأنشطة التجارة غير الرسمية للنساء ومساهماتهن ومواطن الضعف التي يعانين منها.